والصيارفة والتامين ٣٥ ــ ٤٠٪[٢] ، ملكية المساكن ٤١٪ ، الادارة العامة والدفاع ١٥ ــ ٢٠٪ ، الخدمات ٥٠ ــ ٦٠٪ .

يضاف الى هذه المساهمات الرئيسية في الاقتصاد الاردني انتاجها لما نسبته ٨٠ ــ ٩٠٪ من انتاج زيت الزيتون في الاردن . ولهذه المادة اهمية اقتصادية بالنسبة للتصدير وللصناعات الزراعية. كما تشكل الضفة الغربية المورد الرئيسي للدخل من السياحة وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، حيث ساهمت الضفة الغربية قبل عدوان ١٩٦٧ بما نسبته ٨٠ ــ ٩٠٪ من دخل السياحة للاردن وما نسبته ٩٠٪ من تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج . وقد ساهم الدخل السياحي والدخل من تحويلات العاملين في الخارج للاردن خلال عام ١٩٦٦ بما نسبته ٦٨٪ من اجمالي دخل الصادرات من الخدمات للاردن[٣]. وهناك نوع من المساهمة غير المباشرة للضفة الغربية في الاقتصاد الاردني تتركز في كونها سوقا حيويا للعديد من المنتجات الصناعية الاردنية ، خاصة الموجودة في الضفة الشرقية مثل المنتجات البترولية والاسمنت والاقمشة والادوية والجلود ومسحوق الصابون ، كما تعتبر سوقا رئيسيا لقطاعات النقل والتجارة المالية والخدمات .

ثانيا : اقتصاديات الضفة الغربية والاقتصاد الاسرائيلي : فيما يتعلق بالقطاع الزراعي يلاحظ ان نموه في اسرائيل يواجه بمشكلة نقص كل من المياه والتربة. ولذلك يجري التركيز على الزراعة الكثيفة كما يجري الاهتمام بزيادة انتاج انواع معينة من الفواكه والخضروات سواء منها ما يلزم للصناعة المحلية او لمواجهة اهداف زيادة حجم الصادرات، ويجري التركيز بصورة خاصة على انتاج منتجات فصل الشتاء والربيع . وبالنسبة للقطاع الزراعي في الضفة الغربية فرغم ان مستوى تطوره ينخفض عن مستواه في اسرائيل فانه يرتفع عن غيره من الدول النامية مما يتيح لاسرائيل امكانية تطوير هذا القطاع ، ويدعم ذلك استعداد المزارع في الضفة الغربية لتقبل التغيير[٤]. كما تتوفر الفرصة لاسرائيل لانجاز عملية الزراعة الكثيفة خاصة في منطقة الاغوار التي تتميز بارتفاع انتاجيتها ، كما يمكن ادخال زراعة المحاصيل الصناعية والتصديرية والتوسع فيها ، مثل القطن والبندورة والباذنجان والدخان والسمسم .

وفي ميدان التجارة تتوفر فرصة حيوية لتصدير بعض منتجات الضفة الغربية للاسواق الخارجية عن طريق اسرائيل ، خاصة فيما يتعلق بالخضروات، والاستيراد من اسرائيل لبعض المنتجات الزراعية. وفيما يتعلق بالصناعة في الضفة الغربية فهي لا تزال في مراحلها الاولى للتنمية وتقتصر على صناعات الخدمات كتوليد الطاقة الكهربائية والمياه والصناعات الزراعية التي تعتمد على الانتاج المحلي كالدخان والصابون والمعلبات الغذائية والصناعات اليدوية السياحية كصناعة خشب الزيتون والتطريز والموبيليا[٥]. ان ذلك يعني توفير ميدان تسويق حيوي للصناعة الاسرائيلية في الضفة الغربية لتحل محل كل من صناعات الضفة الشرقية والمستوردات الصناعية من الخارج . وبالنسبة لعوامل الانتاج يلاحظ وبصورة خاصة بالنسبة للعمالة انخفاض مستويات الاجور في الضفة الغربية عن مستواها في اسرائيل . ان ذلك يمنح الفرصة للاستفادة من خدمات العمال العرب وتشغيلهم في المناطق الزراعية والصناعية الاسرائيلية ، مما يساهم في تلطيف حدة الارتفاع في مستوى الاجور في اسرائيل ، وسد الثغرة الناجمة عن النقص النسبي في العمالة الاسرائيلية وبصورة خاصة في اوقات التعبئة[٦].

ثالثا : اقتصاديات قطاع غزة : تتميز اقتصاديات قطاع غزة بكون القطاع الزراعي يحتل المرتبة الاولى بالنسبة لبقية القطاعات من حيث المساهمة في كل من الانتاج والعمالة ، حيث يساهم بحوالي ثلث الانتاج القومي الاجمالي وبنسبة مرتفعة من العمالة الكلية في القطاع[٧]. وينتج القطاع الزراعي الحمضيات والتي تعتبر المحصول الرئيسي والتصديري للقطاع ، وبعض المنتجات الاخرى من الفواكه والخضروات وفق الجدول رقم ١ .

وتشكل الحمضيات المورد الرئيسي لدخل القطاع من العملات الاجنبية ومحصوله النقدي التصديري الرئيسي . فقد بلغت نسبة الصادرات من الحمضيات خلال عام ١٩٦٣ حوالي ٨٩٪ من اجمالي الصادرات[٨]. وتنخفض اسعار حمضيات قطاع غزة عن اسعار الحمضيات الاسرائيلية بما نسبته ٢٥ ــ ٤٠٪ ، كما تنخفض هذه الاسعار عن اسعار الحمضيات اللبنانية بنسبة ملحوظة . وفيما يتعلق باحتمالات التجارة مع الاردن يمكن اعتبار القطاع مصدرا لعبور العديد من المنتجات